

الديمقراطية ومؤسسة الانتخاب

في المنطقة العربية

الدكتور: اعراج سليمان

استاذ العلوم السياسية

والعلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 .

ملخص:

إن الديمقراطية نظام لا يمكن أن يتحقق دون عمل واقعي، مهما كانت طبيعة المجتمعات المعنية ونصيبها من التقدم أو التأخر، ولن يكون هذا العمل ناجحاً ومنتجاً لآثاره دون استناده على أسس سليمة، تبحث في مدى ملائمتها لظروف المجتمع كبداية في طريق بناء هذه الديمقراطية.

وباعتبار ان نجاح التحول الديمقراطي يتوقف على شرطين اساسيين، هما انخراط الاصلاحات الدستورية والمؤسسية في اطار سياسة ترمي بالفعل الى مواكبة ما يشهده النسق السياسي والاجتماعي من تفاعلات، زيادة على حصول حد ادنى من التوافق بين الفاعلين على شكل الاصلاح وغاياته، وبالنظر لأهمية الانتخابات التي ترتبط برهانات سياسية، فان النظام الانتخابي من اهم العوامل المؤثرة على الديمقراطية ككل، كونه يمثل في ظل العملية الديمقراطية ضرورة ونتاجا لمساومات مكثفة بين النخبة والمعارضة.

فتعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية مرتكزا اساسيا لأي اصلاح سياسي، ذلك لأن الانتخابات هي أداة للتعبير عن اختيار المواطن، وآلية لممارسة سيادته حيال قضايا الشأن العام، فهي تعد

مقوما اساسيا للديمقراطية ومحركا ضروريا لتحديد وتوجيه وتأطير عملية الاصلاح السياسي، هذا ولأن سلامة الآليات الديمقراطية وشفافيتها، تلعب دورا مهما في اعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحفيز المواطنين على الانخراط الطوعي في سيرورة البناء التنموي وحماية تراكماته، فالمسالة اذن تستدعي عدم التعامل مع النظام الانتخابي والتصميم الناجح له بشكل منعزل عن السياق السياسي والاجتماعي، كونه يمثل حلقة واحدة ضمن سلسلة مترابطة تتعلق بنظام الحكم وقواعد الوصول الى السلطة ومداخلها.

مقدمة:

تعتبر مسألة بناء علاقة بين الدولة والمجتمع على اساس ديمقراطي، الهدف الأسمى والصيغة المثلى في السيرورة التنموية للدول، فهي المشهد الأرق في بنية وتطور الواقع المعاصر، لهذا فان الطريق الى تحقيقه يستلزم جملة من المداخل، يشكل فيها الاصلاح ضرورة لابد من تجسيدها وبفاعلية، وذلك لأن العبور من الاصلاح الى التغيير يفترض انجاز المحاور الكبرى لعملية الاصلاح، بما فيها اطلاق الحريات العامة، ومحاربة كل اشكال الفساد، وبناء اجماع من اجل نجاعة الاصلاح وضمان استقرار نتائجه.

فاذا كان الاصلاح يقوم على اعداد الشروط اللازمة لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، فان منطق التغيير الديمقراطي يحد من تسلط الدولة ويجعل المجتمع طرفا مستقلا وفاعلا في قضايا الشأن العام والمشاركة السياسية(1)، هذا ومن مداخل اعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على اساس ديمقراطي ان يكون الدستور نفسه ديمقراطيا، ما يجعله وثيقة تأسيسية ديمقراطية، اين تكون فيه السيادة للشعب وأن تضمن فيه الحقوق والحريات، ويتم فيه الاعتراف بالتداول السلمي على السلطة،

إضافة إلى التأكيد على أهمية ومحورية الشرعية الدستورية.

وتأسيساً على كل ذلك فإن الانتخاب يشكل آلية العمل على تحقيق هذه المقومات، وهو السبيل نحو انزال الشرعية الدستورية إلى الممارسة والواقع، لتسهم بذلك الانتخابات الحرة والنزيهة والفعالة في تمكين البنية الديمقراطية للنظام، وتعزيز المساعي الديمقراطية في المجتمع.

وتتسم عملية الانتقال إلى الديمقراطية في كافة بلدان العالم، بدرجة كبيرة من التعقيد وتتعدد مساراتها واختلاف نتائجها، وتعتمد إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلد المعني، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول، كما أن أهم تحدي يكمن في القدرة على الاستمرار في الالتزام بتعميق الديمقراطية، والوصول إلى إجماع شعبي راسخ.

ألا أنه وفي ظل اعتبار عملية التحول الديمقراطي لا تأخذ منحى خطياً، كونها لا تخلو من احتمالات الفشل ومواجهة الصعوبات، فليس هناك نموذج واحد للبناء الديمقراطي للنظام، لكن هناك دعائم ترتبط به وهي: التشريع، المؤسسات، والديمقراطية كأسلوب حياة يقوم على تأكيد وصيانة الحريات، من منطلق أن التشريع يوفر القاعدة ويرسم الملامح والجو العام، في إطار جملة من الخصائص كالعدالة والمساواة، والحرية، أما أهمية المؤسسات فتكمن في أن المنطق الديمقراطي، يقضي بناء المؤسسات المساهمة في تكريس وتعميق الممارسة الديمقراطية، بما يعكس التعددية وقبول الآخر والمساواة، ومنه يمكن القول أن المؤسسات تقوم على تأطير التنوع والاختلاف وإدارته، من أجل ذلك وبالنظر إلى ضرورة وجود تصور لكيفية دعم العملية الديمقراطية وضمان استمراريتها، فإن المتابع للتجارب الدولية في التحول الديمقراطي، يجدها رغم

اختلاف منظومتها تكاد تتفق حول أهمية الانتخاب والدستور كآلية لصياغة عقد اجتماعي جديد.

ومنه سنحاول في إطار هذه الورقة البحثية الوقوف على أهمية النظام الانتخابي في إطار عملية الإصلاح وحجم الدعم الذي يخلقه لعملية التحول الديمقراطي في الدول المغاربية.

1- مفهوم التحول الديمقراطي:

أن النظام السياسي الهادف إلى ادامة واستمرارية فلسفته العامة حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يقوم أو يعمل بالأساس على تنظيم العلاقة وبشكل متوازن بين المواطن والدولة، والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وذلك بخلق جو من التواصل والحوار والثقة التي ترقى إلى مستوى العقد الاجتماعي.

في ظل ذلك فإن الحديث عن أهمية الانتخاب ضمن عملية التحول الديمقراطي، تستدعي قبل كل شيء الوقوف على مفهوم التحول الديمقراطي، من أجل إدراك ومعرفة قيمة العملية الانتخابية وأثارها على عملية التحول الديمقراطي.

يعتبر التحول الديمقراطي عملية تدريجية تنتقل إليها المجتمعات عن طريق إجراء جملة من التعديلات في مؤسساتها السياسية واتجاهاتها، ومستندة في ذلك على بناء شرعية السلطة السياسية، ويعرف حسب "روستو": " بأنه عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع".

كما عرف "صمويل هنتغتون" فيما أسماه موجة التحول الديمقراطي بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتنفذ في

عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية (2).

كما يمكن تعريف التحول الديمقراطي على أنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً دالاً على ديمقراطيته (3).

كما يمكن القول أن التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية.

لقد اضحت الديمقراطية تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، لتصبح جزءاً محورياً من مكونات الخطاب السياسي المعاصر وكعنوان للاستقرار وحماية حقوق الإنسان وضمان الحريات وتحقيق التنمية.

هذا ونجد أن السيرة التاريخية للديمقراطية، بقدر ما ارتبطت بالآليات الانتخابية وبترسيخ قواعد المشاركة السياسية في مختلف صورها، والتي مكنت من تحويل الاختلاف المجتمعي والصراع إلى اختلاف سياسي يضمن التعايش والاعتراف بين مختلف المكونات والفواعل، فقد أصبح ارتئانها بشكل أساسي يقوم على مبدأ ضمان الحريات العامة للفرد والجماعات وتوسيع حقوق الإنسان، لتساهم بذلك في تزايد دور الفرد وأهميته في المجتمعات سواء كفاعل في العملية الديمقراطية، وفي الفعل السياسي، أو كموضوع للسياسات العامة وأهدافها.

لذلك فالبناء الديمقراطي بقدر ما يرتبط بالتنافس وانفتاحية مجال المشاركة السياسية، بقدر ما يتوقف أيضاً على عوامل سياسية واجتماعية كفيلة بتمكين المواطن والمجتمع، سواء تعلق الأمر

بقدرته على التمييز بين البرامج الانتخابية المتنافسة، وقدرته على ممارسة الفعل السياسي عامة والانتخابي خاصة، بكل حرية وبعيدا عن أساليب الضغط.

هذا ولكون أن المنهجية الديمقراطية لا تقتصر بالهندسة الانتخابية فقط، بل تبرز أهمية ارتباطها بالثقافة السياسية للمواطن والفاعلين جلية، لأهمية انتشار ثقافة سياسية مشاركة، قوامها ارتباط المواطن بالنظام السياسي، واهتمامه بمختلف مخرجاته السياسية، سواء بالدعم أو النقد، وهو ما يعني تراجع اللامبالاة السياسية، وتحول المواطن من السلبية الانتظرية إلى الوعي الإيجابي والفعل السياسي المستمر الفردي والجماعي (4).

والملاحظة المهمة أنه في الديمقراطيات الحديثة، تمارس الحوافز الدستورية وقوانين الانتخابات تأثيراً واضحاً على نظام الاختيار، من منطلق أن عملية التحول الديمقراطي تنطوي على فكرة الاختيار الإرادي والوعي والحر، وذلك إذا أدركت النظم التي اختارت الانخراط في دينامية الديمقراطية، قيمة الانتقال واستراتيجية نتائجه على السياسة والاقتصاد والمجتمع، وهذا كله في ظل احتكام عملية التحول إلى عاملين مركزيين هما الإرادة والواقع، لتشكل بذلك الانتخابات في إطار العملية الديمقراطية الآلية التي تتمكن من خلالها الجماهير من محاسبة النظام عبر تجديد الثقة فيه، وهذا عكس الدول غير الديمقراطية التي تمثل فيها الانتخابات امتثالاً للمعايير الدولية فيما تعلق بحقوق الشعوب في اختيار حكامها، لكنها مفرغة من محتواها.

لذلك نجد الأمم المتحدة قد وسعت في تعريفها لبناء السلام ابتداءً من 1994 ليشمل الهندسة الانتخابية، أين أصبحت الانتخابات جزءاً من الاستراتيجية الدولية التي تربط قوة السلم بالتنمية والديمقراطية، فالنظام الانتخابي يعد عاملاً قوياً للتحول الديمقراطي، وفي إطار النظرية الديمقراطية هناك مبدآن أساسيين يجب أن

• أن تنظيم الحقوق والحريات هو أول خطوة ناجحة في إطار عملية الإصلاح السياسي.

• ارتباط الانتخابات بالمشاركة السياسية، حيث تشكل المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي، ويعد النشاط الانتخابي أهم أنماط المشاركة السياسية.

• إصلاح النظام الانتخابي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة السياسية.

• ترتبط الانتخابات بالحكم الرشيد ومحاربة الفساد، وهي آلية للمسائلة والمراقبة وتكريس الشفافية.

• النظام الانتخابي له تأثير مباشر على الأحزاب السياسية وأدائها في العملية السياسية.

• الانتخابات وسيلة لتقاسم السلطة وإدارة التنوع والاختلاف وفرض التداول عبر التنافس السلمي.

هذا وتساعد نجاعة العملية الانتخابية في قياس مدى التحول داخل النظام السياسي، وجوهر العلاقة بين مختلف الفاعلين، خاصة بين النظام ومكونات الساحة الحزبية، والتي تقتزن أساساً بمسألة المنافسة السياسية والتعددية داخل النظام، ولما كان لا بد من أن نشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي آلية لتحقيق مقاصد اسمى تبرز في التأكيد على شرعية النظام، وتجديد النخب السياسية وتكريس التداول على السلطة، وذلك لأن الحديث عن الانتخابات هو قبل كل شيء حديث عن أسس السلطة، والوقوف عند أزمة الانتخابات هو وقوف على عجز بنوي في المراهنة على الإرادة الشعبية، في تشكيل القرارات السياسية وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع (5).

يضمّنهما النظام الانتخابي وهما الحق في التمثيل والحق في الاستقرار.

هذا وإن نجاح الانتخاب يتوقف بشكل كبير ورئيسي على إدارة محايدة حياداً قانونياً، وأحزاباً مسؤولة سياسياً، ومواطن واع اجتماعياً وسياسياً.

2- أهمية الانتخاب ضمن سيرورة التحول الديمقراطي:

إن نجاح العملية الانتخابية لا يتوقف عند إصدار القانون الانتخابي فحسب، بل يتجاوزه إلى إقرار جملة من المقتضيات القانونية والسياسية، بدءاً بإشكالية تبينة القانون الانتخابي، لأن نتائج أي نوع من النظم الانتخابية تعتمد إلى حد كبير على السياق الاجتماعي والسياسي، فمن الضروري عدم التعامل مع النظام الانتخابي بشكل منعزل، لأن النظم الانتخابية عبارة عن حلقة واحدة ضمن سلسلة مترابطة تتعلق بنظم الحكم وقواعد الوصول إلى السلطة ومداخلها، لذلك فمن الواجب أن يقوم التصميم الناجح للنظم الانتخابية على النظر إلى الإطار المؤسسي والسياسي ككل.

وتعتبر الانتخابات المدخل الرئيسي والمهم في عملية الإصلاح والتغيير وتجسيد الشرعية، وهي آلية مشروعة ومقبولة لتحقيق التحول السياسي بشكل سلمي، كونها أداة لإدارة واحتواء التعدد والاختلاف وتأطير التنافس السياسي، وبالتالي فهي عامل حاسم في بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على التكيف والاستمرار.

ويندرج أيضاً ضمن الحديث عن أهمية الانتخابات اعتبارها، مدخلاً لتفعيل المشاركة السياسية ومحاولة التأثير على السياسة العامة للدولة، ومؤشراً جيداً على مدى التطور الديمقراطي، كما أنها آلية لاختبار مدى قوة التغيير وحقيقته، ومن ذلك تنبع أهمية الانتخابات كآلية للإصلاح السياسي والديمقراطي من خلال جملة من الاعتبارات:

3- محددات عملية الإصلاح الانتخابي في البيئة السياسية العربية:

إذا كان التفاعل مع القيمة الانتخابية يختلف حسب طبيعة الأنظمة السياسية، فإن الواقع السياسي في الدول العربية ينبئ عن وجود أزمة في تأسيس الفعل الانتخابي، الذي يقتضي بالأساس إعادة النظر في البناء المؤسسي بجعله خاضعا للمنافسة السياسية، والانتقال الى بنى تداولية متجاوزة لاحتكار السلطة وتضفي نوعا من الفعالية على الممارسة السياسية.

كما ان الوعي السياسي للمواطن يتحدد من خلال التنشئة الاجتماعية، لأن الوسط العائلي ومستوى التعليم ودور المجتمع المدني في اشاعة ثقافة المواطنة وتاهيل الفرد سياسيا واجتماعيا، كلها عوامل تساهم في بلورة وعي سياسي عميق لدى المواطن، اذ تمكنه من الادراك بان الانتخابات ليست لحظة سياسية، بل خيار استراتيجي يرهن مستقبله الاجتماعي والاقتصادي قبل ان يرهن مستقبله السياسي.

هذا وتحتاج العملية الانتخابية الى روح انتخابية شفافة والى قواعد قانونية عادلة، كما انها ترتبط بثقافة انتخابية تحتكم او تستند الى معايير عالمية أساسها الحرية والنزاهة، فالمؤسسات الانتخابية تتشكل كنتاج لميراث تاريخي طويل، الا أن القيود المفروضة على الحريات المدنية والسياسية كالتزوير وهشاشة الثقافة السياسية للفرد في البيئة العربية، تعمل على الغاء أثر مؤسسة الانتخاب.

ومن منطلق انه لا معنى للحزب السياسي في العملية السياسية، دون تعامل جاد وحيوي مع العملية الديمقراطية، نجد ان ديناميكية العمل الحزبي ترتبط بدرجة الشفافية المتبعة في اختيار المرشحين لخوض غمار مختلف العمليات الانتخابية، وهو ما يرتبط كذلك بدرجة الديمقراطية

الممارسة داخل الأحزاب، وهو مبدا من اهم مقومات استقرار نظام الحكم الديمقراطي، والضروري خاصة في مرحلة التحول والتغيير السياسي، وعليه فان هناك علاقة قوية بين أداء الأحزاب ودرجة فاعليتها في القدرة على الفعل والتأثير في رسم السياسة العامة(6).

ويعتبر النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي نتاجا لمساومات مكثفة بين النخبة السياسية والمعارضة، فتمثل النخب الحاكمة بقراراتها وتفاعلاتها الاستراتيجية مع المعارضة، القوة المحركة الرئيسية والدافع وراء الإصلاح الانتخابي، ولتفسير ذلك يقترح "بوا" "boik" ثلاثة سيناريوهات تساعد على فهم لماذا ومتى، تحدث تغييرات للنظم الانتخابية على الأجندة السياسية في نسق غير ديمقراطي، فيؤكد في السيناريو الأول على ان تغييرات النظام الانتخابي قد تحدث في ظروف تكون فيها النخب الحاكمة غير واثقة من قوتها النسبية بعد التحول، وفي السيناريو الثاني يحدث التغيير في النظم الانتخابية في حال ان علاقات القوة غير متكافئة بشكل اكبر، ويعتقد ان طبيعة الإصلاح الانتخابي تركز على الاجابة على تساؤل، أي من الأحزاب لديه قدرة اكبر على المساومة اثناء عملية التحول، وهنا يستخدم كل من التحول الى أو الابقاء على نصوص قانونية خاصة، لضمان التفوق الانتخابي لأحزاب سياسية بعينها على حساب اخرى، وأما السيناريو الثالث يقول فيه ان آليات الإصلاح الانتخابي يمكن ايضا أن تتحدد وفقا لطبيعة الأحزاب الصاعدة(7).

لتضل عمليات الإصلاح الانتخابي مدفوعة بقوة لمصلحة النخب الحاكمة، للحد من المكاسب الزائدة عن الحد للمعارضة المشتة وضعيفة التكتيك داخل أغلب الدول العربية، ومن ذلك يمكن ان يمثل الإصلاح الانتخابي وسيلة شعبية لحشد القوى المجتمعية، والمجتمع الدولي حول القيادة الجديدة، وعادة ما يتم هذا من خلال تعديل النصوص

أن تقوم على مسألة الاقناع السياسي، وهو الأمر الذي من شأنه تشويه عملية التمثيل السياسي الذي يمثل عنصرا أساسيا في الديمقراطيات الحديثة، بما يؤدي إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي وإفراغها من مضمونها.

قائمة المراجع:

- 1- أحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، 2007، ص. 157.
- 2- صمويل هنتغتون، عبد الوهاب علوب، مترجما، الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الكويت: دار سعاد الصباح، ط 1، 1993، ص. 73.
- 3- تامر كامل محمد، "اشكاليات الشرعية و المشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، 2000، ص. 111.
- 4- محمد الرضواني، "تشكيل الحكومة في المغرب: المنهجية الديمقراطية و الحسابات السياسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 17، 2008، ص. 34.
- 5- يونس برادة، الاشكالية الانتخابية في المغرب: الانتخابات الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2009، ص. 290.
- 6- بوحنية قوي، علي خليفة الكواري محررا، أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص. 320.

الانتخابية القائمة من أجل زيادة احتمالات مشاركة المعارضة والتمثيل السياسي، فالأستاذ "موريس ديفرجيه" يلاحظ أن التنظيم السياسي الحديث، يتموضع فوق أنماط تقليدية لا يحوها محو كاملا، وكثيرا ما يكيفها مستمدا منها قوتها الأساسية، فالروابط القبلية والولاءات العشائرية والانتماءات الدينية، عادة ما تشكل أساسا للانتساب إلى الأحزاب، أو عادة ما تنعكس على شكل سلوكيات تأخذ أبعادا مختلفة في الحياة السياسية. (8)

لذلك فإن مخرجات العملية الانتخابية هي التي تقوم برسم أو إعادة رسم الخارطة السياسية، وتصنيفها إلى قوى مركزية فاعلة أو قوى ضعيفة هامشية، ليسهم نجاح الحملة الانتخابية والتي تتوقف بشكل رئيسي حول طبيعة التواصل السياسي، بين الأحزاب السياسية وإطار علاقتها مع الناخبين، في زيادة فاعلية مخرجات العملية الانتخابية، من منطلق أن التسويق الانتخابي ليس بذخا ماديا تظهره الأحزاب في حملاتها الانتخابية، بل أصبح ضرورة تستدعيها مسألة خلق تواصل فاعل، يرمي بالأساس إلى إقناع المواطنين بالبرامج الحزبية، عن طريق وسائط الاتصال المتعددة.

الخاتمة:

يعد النظام الانتخابي عامل قوة للتحول الديمقراطي، لكن تبقى درجة التفاعل مع القيمة الانتخابية رهين الإرادة السياسية للأنظمة السياسية، ودرجة استيعابها وتبنيها لعملية التغيير، والتفاف كل الفواعل حول استراتيجية الإصلاح هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتسهم سلامة الآليات الديمقراطية وشفافيتها، في تعزيز وتفعيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة بناء الثقة لتحفيز المواطنين على الانخراط الطوعي في سيرورة الإصلاح والبناء وحماية تراكماته، وتجاوز الأزمة بين الناخب والمنتخب التي تبدو مظاهرها مستقرة فوق قاعدة الاحتواء بدل

- 7- هندريك ج. كرايتشمير، "اصلاح النظم الانتخابية: الحالة العربية"، مجلة الديمقراطية، السنة الخامسة، العدد 20، ص. 43.
- 8- ناصر جابي، الانتخابات الدولية والمجتمع، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999، ص. 83.